

الاقتصاد السوري من الانفتاح إلى الشراكة، شراكة رد الجميل؟، أم شراكة الخيار الوحيد؟

مقدمة:

لقد سارت العلاقات الروسية السورية في الجانب السياسي سيراً ملحوظاً ولطالما بقيت هذه العلاقات قوية ومتينة في الجانب السياسي، أما في الجانب الاقتصادي فقد سارت العلاقات الروسية السورية في أقصى حد يسمح للطرفين بالتشارك، لكن وبكل تأكيد دائماً لعبت مفردات "الكلفة"، "الربحية"، "الوفرة"، لعبت هذه المفردات دوراً هاماً في العلاقة الاقتصادية بين البلدين.

أولاً: الشراكات السورية _ (الأوروبية، التركية، العربية، WTO)

لقد سعت سورية في الفترة الأخيرة للدخول في عدد من الشراكات وتطويرها والتقدم فيها، وأقامت لذلك دراسات عديدة ومديريات ومؤسسات وندوات، وتقدمت تلك العلاقات بشكل ملحوظ في السنوات العشرة الأخيرة وخاصة بعد تحول الاقتصاد السوري من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد "السوق الاجتماعي"، وكانت سورية تسعى للانخراط في عدد من الشراكات على المستوى الاقتصادي أهمها:



الشراكة السورية الأوروبية، ضمن مشروع الشراكة الأورومتوسطية والعلاقات التجارية الثنائية

- يقتضي تخفيض التعرفة الجمركية من قبل الطرفين، وفتح الأسواق أمام السلع مقابل تقديم مساعدات أوروبية لسورية لتحسين منتوجها
- التعاون في مجال تبيض الأموال والهجرة والثقافة والحوار الاجتماعي



الشراكة التركية السورية، في مجال النقل والنسيج والمنتج الزراعي واتفاق المياه والكهرباء

- فتح الحدود أمام حركة السلع والخدمات وتخفيض التعرفة الجمركية، واتفاقات موقعة بشأن المياه والكهرباء



الشراكة السورية العربية، ضمن منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى واتفاقات ثنائية

- تحرير الرسوم الجمركية، حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال
- اتفاقات تجارية مختلفة



الشراكة في ظل منظمة التجارة العالمية

سورية الآن دولة مراقبة في المنظمة أي لم تقبل كعضو بعد في المنظمة، لكن تقتضي العضوية الالتزام بمبادئ المنظمة من فتح السوق وحرية حركة السلع وغيرها

ثانياً: سنمحو أوروبا عن الخارطة وسنمحو كل دولة "لا نرضى عنها"

لقد دفعت سورية الشعب الكثير من الوقت والتكلفة حتى وصلت إلى هذه الاتفاقات وسارت إليها بناءً على خطوات متعددة تم اتخاذها، اليوم وبعد اندلاع الثورة في سورية، وبعد أن صرحت الدول الأوروبية وأميركا وبعض الدول العربية وتركيا وغيرها بتصريحات تدين النظام، قال وزير خارجية النظام أنه سينسى أن هناك دول على الخارطة ومسح كل الدول التي نددت بالعنف، وأكد على أنه سيتوجه شرقاً وبالتجاه الدول المؤيدة، يعني إيران وروسيا بالدرجة الأولى.

وهنا نلاحظ أن العلاقات الإيرانية السورية في الفترة الأخيرة -مقابل الثورة- توسعت بشكل ملحوظ في الجانب الاقتصادي وخاصة في السنوات العشرة الأخيرة، ولكن أغلب هذه العلاقات كان المحرك الأساسي لها الجانب السياسي وليس حسابات الجدوى الاقتصادية وكان هناك الكثير من المعوقات التي تمنع قيام علاقات تجارية جيدة بين إيران وسورية.

وبدأ التوجه من جديد في مرحلة ما بعد قيام الثورة إلى كل من إيران وروسيا، فبدأ النظام بـ:

- توقيع معاهدات واتفاقات في الجوانب الاقتصادية والتجارية.
- توقيع اتفاقات وإبرام عقود في الجوانب الثقافية.
- إنشاء المركز الموحد للتعاون الجيوسياسي والعلمي والفني والتجاري ، ومهمة هذا المركز دعم العلاقات بين الطرفين وتقويتها.

ثالثاً: تكلفة التوجه نحو الشرق ومحو العالم

معيار الشراكة الاقتصادية للنظام هو مقدار رضى النظام السوري عن التصريحات الصادرة عن الدولة الشريكة اتجاه الثورة السورية

بكل تأكيد إن ما يقيم المشروع الاقتصادي هو الجدوى الاقتصادية سواء على جانب الربحية أو على جانب الخدمة الاجتماعية، أما العلاقات التي تقوم بها سورية في الفترة الأخيرة فهي لا تقوم على أسس التقييم الاقتصادي بل تقوم على أساس التوجه السياسي.

يقول أحد الخبراء الاقتصاديين للنظام (مظهر يوسف): " إن القيادة السياسية تقوم بصياغة التوجهات في حين تقوم القيادة الاقتصادية بتنفيذها، وإذا قررت القيادة

السياسية التوجه نحو الشرق أي نحو روسيا وغيرها من الدول يتم وضع الإجراءات التنفيذية لهذه الاتفاقيات التي قد يتم الاتفاق عليها بشكل عام¹.

مما يعني فعلاً أن الخبراء الاقتصاديين للنظام مقتنعين بأن ما يحرك العلاقات التجارية السورية والجانب الاقتصادي هو رضى النظام السوري عن الدولة الشريكة وبالتالي موقف هذه الدولة من الثورة السورية.

وفي مثل هذه الحالة فإن النظام السوري يخسر كل مزايا جودة المشروع الناتجة عن التقييم السليم له، ويندفع وراء تصريحات الدولة وموقفها من الثورة السورية، مما يعني أنه:

يدفع مقدار الفرق بين جودة المشروع القادم من أي دولة ذات تقييم تجاري عالي وجودة المشروع التجاري الروسي أو الإيراني مضافاً إليه فرق التكلفة المادية

رابعاً: رد الجميل والعناد هو المحرك

يتصرف النظام السوري بعناد اقتصادي يدفعه إلى رفض التعاون مع كل دولة لا تماشي هواه ولا تسايره وترضى عن قتله للشعب على الجانب السياسي، كما يسعى النظام لرد الجميل لروسيا على مواقفها الداعمة له في المحافل الدولية.

ويسعى النظام السوري كما تطالبه بكل تأكيد روسيا لأن تكون الوكيل الحصري لعقود التوريد على الجانب العسكري والجانب الاقتصادي، في مجال استخراج الغاز والنفط والفوسفات وغيرها من المجالات.

حتى أن النظام بلغ درجة نشر الثقافة الروسية والفن الروسي وأصبحت المراكز الثقافية الروسية أكثر نشاطاً بعد الثورة وأصبح يقدم لها تسهيلات أكثر في مرحلة ما بعد بدأ الثورة السورية.

وإن الجميع يعلم بكل تأكيد أن العمل التجاري ونموه يعتمد على مقدار الاستقرار الأمني في بلد التنفيذ،

لكن النظام جعل من سورية ومقدراتها ثمناً لكرسيه الذي يرغب بالحصول عليه، فمن الناحية السياسية تخلى عن القرار الدولي لصالح روسيا وتخلى عن القرار الإقليمي لصالح إيران وتخلى عن القرار الداخلي لصالح الشبيحة، وفي الجانب الاقتصادي فتح البلاد أمام الاتفاقيات الروسية ووقع العقود للتنفيذ كرد جميل على ما تصنعه روسيا.